وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٨ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها

للعام المالى ٢٠١٦

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠١٧/٥/١١ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٨/٥/٣ ؛

قـــــــرر :

مـادة ١ - اعـتـمـاد الحســاب الختــامى للغــرفـة التـجــارية لمحــافظة دمـيــاط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٦ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٩١٨١١٨٢,١٠ ج (فقط تسعة ملايين ومائة وواحد وثمانون ألفًا ومائة واثنان وثمانون جنيهًا وعشرة قروش لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٨٨٨٠٩٢٦,٧٣ ج (فقط ثمانية ملايين وثمانمائة وثمانون ألفًا وتسعمائة وستة وعشرون جنيهًا وثلاثة وسبعون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة المصروفات عن الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣٠٠٢٥٥,٣٧ ج (فقط ثلاثمائة ألف ومائتان وخمسة وخمسون جنيهًا وسبعة وثلاثون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١٦/١٢/٣١ مبلغ ٤٦٥٨٧٠٢٢,٣٠ ج (فقط ستة وأربعون مليونًا وخمسمائة وسبعة وثمانون ألفًا واثنان وعشرون جنيهًا وثلاثون قرشًا لا غير) .

مـادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٨/٥/٣

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد